Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (35), (March, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (9) العدد 35 مارس 2025
ردمد: 3014-6266

المقيدات الحرفية النافية للفعل المضارع ودورها في توجيه الدلالة
دراسة لسانية في نماذج مختارة من صحيح مسلم

د/ فوزي محمد المبروك هذلول، جامعة الزاوية، كلية التربية / أبوعيسى
f.hadloul@zu.edu.ly

The Role of Negative Verb Modifiers in Guiding Meaning: A Linguistic Study of Selected Examples from Sahih Muslim

Dr. Fawzi Muhammad Al-Mabrouk Hadhloul
University of Zawiya, Faculty of Education / Abu Issa

تاريخ الاستلام:2025/1/10 –تاريخ المراجعة:2025/01/18– تاريخ القبول: 2025/02/28– تاريخ للنشر : 2025 /3/19

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد الدلالية التي يحدثها التقييد الحرفي للفعل المضارع في الحديث النبوي، من خلال تحليل حروف النفي الداخلة عليه بوصفها أدوات إعادة تشكيل للحدث زمنًا وإنشاءً واحتمالًا، وتنطلق الدراسة من فرضية أن التقييد الحرفي لا يقتصر على التأثير الإعرابي، بل يسهم في بناء شبكة دلالية ثلاثية الأبعاد تشمل البعد الزمني، والبعد الطلبي، والبعد الاحتمالي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء نماذج مختارة من صحيح الإمام مسلم ، وتحليلها نحويًا ودلاليًا وتداوليًا،وقد خلصت إلى أن التكامل بين هذه الأبعاد يُكوّن البنية الإلزامية والتوجيهية للخطاب النبوي، ويؤثر مباشرة في توجيه الفهم التشريعي والاستنباطي.

الكلمات المفتاحية: التقييد – الفعل – الحديث – الدلالة – االتركيب – الإنشاء.

Abstract:
This study aims to uncover the semantic dimensions generated by the particle-based restriction of the imperfective verb in Prophetic Hadith through an analysis of negative particles governing the imperfective verb, viewing them as linguistic devices that reshape the event in terms of temporality, directive force, and modality. The study proceeds from the hypothesis that particle-based restriction is not confined to grammatical inflectional effects, but also contributes to constructing a three-dimensional semantic network encompassing the temporal, directive, and modal dimensions. The study adopts a descriptive-analytical approach, examining selected examples from Sahih Muslim and analyzing them syntactically, semantically, and pragmatically. The study concludes that the interaction among these dimensions constitutes the normative and directive structure of Prophetic discourse and directly influences the interpretation of its legal and inferential implications.

أهمية الموضوع:

الفعل هو عماد الجملة العربية، وبه يتحقق الإخبار والإنشاء والتشريع غير أن الفعل ـ في صورته المجردة ـ لا ينهض وحده بتحديد من الحدث ولا درجته ولا موقف المتكلم منه، بل تحتاج دلالته إلى عناصر موجهة، من أهمها الحروف الداخلة عليه، وهنا تظهر قيمة الحروف بوصفها أدوات إعادة تشكيل الحدث ، وفي الحديث النبوي تتكاثف هذه الحروف لتضبط القوة الإنجازية للخطاب؛ ومن ثَمَّ فإن دراسة الأبعاد الدلالية للمقيد الحرفي للفعل ليست مسألة نحوية صِرفًا، بل هي دراسة في: فقه الدلالة، وتوجيه الخطاب .

إشكالية البحث : يمكن صياغتها في هذا التساؤل : كيف تسهم حروف النفي المقيدة للفعل المضارع في الحديث النبوي في إعادة تشكيل أبعاده الدلالية، وما دورها في توجيه الخطاب النبوي؟

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها أن التقييد الحرفي للفعل في الحديث النبوي لا يقتصر على ضبط الزمن، بل يمتد إلى تحديد موقف المتكلم من الحدث، ودرجة تحققه، مما يكوّن شبكة دلالية متكاملة تُعيد توجيه الفعل بين الواقع والطلب والإمكان، وأن هذه الأبعاد تتداخل لتُكوّن البنية الإلزامية والتشريعية للخطاب النبوي.
منهج البحث : منهج وصفي تحليلي يقوم على استقراء نصوص من صحيح مسلم ثم تحليلها نحوياً ودلالياً وتداولياً... وجاء هذا البحث في مقدمة وخمسة مطالب تليها خاتمة ، يعقبها ثبت المصادر والمراجع.
الدراسات السابقة : اهتم الباحثون بدراسة لغة الحديث النبوي فصنفوا قي ذلك المصنفات التي تناولت الظواهر والقضايا اللغوية ، ومنها ظاهرة النفي ، لكن هذا البحث لا يعمد إلى دراسة النفي باعتباره ظاهرة لغوية وإنما باعتباره مقيدا للفعل المضارع وموجهًا لدلالته متظافراً في ذلك مع القرائن والسياق وبهذا تظهر خصوصية هذا البحث في دراسة لسانية لا تقف عند ما قرره النحاة في قواعدهم وإنما تضيف إليها التحليلات اللسانية ودورها في توجيه الدلالة والمعنى .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
يُعدّ الفعل في العربية محور البنية الإسنادية ومركز الطاقة الدلالية في الجملة، إذ يحمل في صورته الأصلية دلالة الحدث مقترنًا بزمن من الأزمنة الثلاثة، غير أن هذه الدلالة الأولية تظل دلالة مجملة ما لم تتدخل عناصر موجهة تعيد تشكيلها وتحدد أبعادها، ومن أبرز هذه العناصر الحروف الداخلة على الفعل، التي لا تقف عند حدّ التأثير الإعرابي، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة توجيه الفعل زمنًا، وإنشاءً، واحتمالًا ، وفي الحديث النبوي – بوصفه نصًا تشريعيًا وتربويًا وتوجيهيًا – تتجلى هذه الظاهرة بوضوح؛ إذ تعتمد البنية الخطابية فيه على أدوات حرفية دقيقة تضبط زمن الحكم، ودرجة الإلزام، وحدود الإمكان، ومجال الوقوع، ومن هنا تنبع أهمية دراسة التقييد الحرفي للفعل بوصفه ظاهرة دلالية كبرى، لا مجرد مسألة نحوية جزئية ، وقد تحدث سيبويه عن الفعل فبينه قائلاً :" أما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومِكُثَ وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[1] ، فالفعل العربي يحمل زمنًا صرفيًا (ماضٍ، مضارع، أمر)، لكن هذا الزمن قد يُعاد تشكيله بالحرف أو القرينة أو السياق، وما يعنينا هنا إعادة تشكيل الزمن من خلال الحرف المقيد .مثال:(يفعل) دلالته على الحال ، والاستقبال ، و(لم يفعل) دلالته على ماضٍ منفي، و(لن يفعل) دلالته على المستقبل المنفي ، إذن الحرف قد ينقل الزمن أو يحدده أو يضيق امتداد الدلالة المطلقة بإضافة عنصر يحدد بعض أبعادها، فإذا دخل الحرف على الفعل، انتقل من دلالة أولية إلى دلالة موجهة، وعلى هذا فالمقيد في عُرف العلماء هو الأمر المخصص للأمر العام ، وهذا المعنى قد أشار إليه الجرجاني حين قال " لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك، فعلينا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيد له، أو بدلاً منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزًا ، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك"[1] ، والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية، أو الفرعية: القيد، أو: النسبة التقييدية يريدون بها النسبة التي جاءت لإفادة التقييد ؛أي لإفادة نوع من الحصر، والتحديد، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عامًّا مطلقًا يحتمل أنواعًا وأفرادًا كثيرة؛ فجاءت التكملة "أي: القيد" فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين، وجعلت المراد محددًا محصورًا في مجال أضيق من الأول، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل[2] ، وهكذا يفسح الاختيار الأسلوبي المجال لوعي البدائل اللغوية التي تكسب البنى تأثيرها في سياق التوظيف الجمالي المسؤول عن فتنة اللغة وأوهاج الدلالة[4] ، الأصل أن القيد هو محل توجه المعنى في الجملة ، و من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجهه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصاً.[1]

---

1 سيبويه، 1988م: 1/ 12
1 الجرجاني، 1992م: 1/ 5
2 حسن، د ت : 3 / 2
4عنبر ، 2016م: 1813
1 الجرجاني، 1992م:279

أما النفي فلغة : الطرد والإخراج والطرح [2]، قال عنه ابن فارس: (نفى) النون والفاء والحرف المعتل أصيل يدل على تعرية شيء من شيء وإبعاده منه[3] ويقال نفيت الشيء أنفيه نفياً ونفاية، إذا رددته[4] ، فالنفي قولٌ دالٌ على نفي الشيء [5]، واصطلاحاً : أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول ، وهو أسلوب نقض وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب ، ولذا ينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأً مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي ، وبإحدى طرائقه متنوعة الاستعمال [6]، فالنفي ليس البناء الأصيل في الجملة ، وإنما هو عارض يقيد عدم نسبة المسند إلى المسند إليه ؛ فالنفي إذا أدخلته على الفعل فقلت : ما ضربت زيداً، كنت نفيت فعلاً لم يثبت أنه مفعول؛ لأنك نفيت عن نفسك ضرباً واقعاً بزيد، وذلك لا يقتضي كونه مضروباً، بل ربما لا يكون مضروباً أصلاً، ولو أدخلته على الاسم كقولك: ما أنا ضربت زيداً، لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أنك أنت الضارب، فإذا قلت : ما ضربت زيداً، فقدمت الفعل كان المعنى نفي وقوع ضرب منك، من غير تعرض لبيان كونك ضارباً لغير لزيد، وإذا قلت: ما زيداً ضربت، كان المعنى أن ضرباً منك وقع على إنسان ،فَظُن أن ذلك الإنسان هو زيد ،فنفيت أن يكون إياه ، فإذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لما يفعل، وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل فقال: والله ما فعل، وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل. وإذا قال ليفعلن، فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل [7] والنفي إنما يكون على حساب الإيجاب لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه، لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب، وحروف النفي ستة (ما، ولا، ولم، ولما، ولن، وإن)[8] وهذه الحروف جاءت متفرقة في كتب النحو ؛ ولو أنها جمعت في باب وقرنت أساليبها ، ثم وزن بينها ، وبُين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما يكون نفياً لمفرد ، وما يكون نفياً لجملة ، وما يخص الاسم وما يخص الفعل ، وما يتكرر، لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبها ، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في الآداء الشيء الكثير[9]

المطلب الأول: المقيد (لم) :

لم ، وتقلب المضارع ماضياً[10]، وقلب المضارع إلى الماضي ، ليس تحويلاً شكليًا فقط، بل يحدد زمن النفي، ويحصره في الماضي .

ــ **ورد في صحيح مسلم** : عنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَيِّبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ بَيْنَ يَدَيْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ» [1] مقيد النفي في هذا الحديث (لم) ،و ذكرها سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها[2] وهي نفي للفعل الماضي ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة وعملها الجزم، ولا جزم إلا لمعرب؛ وذلك قولك؛ قد فعل؛ فتقول مكذباً لم يفعل فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى[3]، فـ(لم) أثرت على الفعل المضارع أثرين هما النفي ، ونقل دلالته إلى الماضي ، ألا ترى أنك تقول : لم يقم زيد أمس ، فلو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا ، كما لا يجوز ، يقوم زيد أمس [4] فلم ولما يفعلان بالفعل ما لا يفعل به غيرهما، فإنهما يغيران معناه من الاستقبال إلى المضي، تقول لم يؤمن أمس وآمن اليوم، ولا تقول لا يؤمن أمس، فلما فعلا بالفعل ما لم يفعل به غيرهما جزم بهما، ... فالجزم والقطع يحصل في الأفعال الماضية، فإن من قال قام حصل القطع بقيامه، ولا يجوز أن يكون ما

---

2 ابن منظور، 1414 هـ ، مادة :طرح
3 ابن فارس، 1979م مادة نفي
4 الأزهري، 2001م: مادة نفي
5 السنيكي ،1411هـ:84
6ا لمخزومي 1986م : 246
7 سيبويه ، 1988 م:3/ 117
8 ينظرابن يعيش ،دت: 107/8
9 مصطفى ، 1992م : 5
10 ابن هشام، 1985م: 227/1
1 مسلم د ت،: 1/ 370
2 ينظرسيبويه، 1988 م: 8/3
3 المبرد ،دت : 1/ 47
4 الفارسي ، دت : 319

قام والأفعال المستقبلة إما متوقعة الحصول وإما ممكنة غير متوقعة، ولا يحصل القطع والجزم فيه، فإذا كان (لم ولما) يقلبان اللفظ من الاستقبال إلى المضي كانا يفيدان الجزم والقطع في المعنى فجعل لهما تناسباً بالمعنى وهو الجزم لفظاً[5]، فإذا نفيت بلم، جاز أن يكون النفي قد انقطع، ولذلك يجوز أن تقول: لم يقم زيد وقد قام، وجاز أن يكون النفي متصلا بزمن الإخبار. فإذا كان متصلا بزمن الإخبار، لم يجز أن تقول: وقد قام، لتكاذب الخبرين[6] فما لم يحدده المتكلم بالإثبات يحدده بالنفي وعلى هذا الأساس فوظيفة النفي هي الإثبات ، والإثبات يقوي الإقناع ، أي ان الإقناع هنا بطريقة ضمنية[7]، وكل ما يوجد بعد (لم) هو حيز للنفي ، والسمة العامة لحيز النفي من الناحية الإعرابية تشمل كل ما يقيده النفي، ولكنه من الناحية الدلالية يمكن تضييقه ، وثمة حدس عام لدى المتخاطبين مفاده أننا إذ ننفي نرد كلام المخاطب ولكننا لا نبطله إبطالاً كلياً [8]

وفي الحديث النبوي قوله : (أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي) وقوله : (وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي) التركيبان قائمان على أسلوب النفي ؛ وله الدور المركزي في بناء الدلالة الكلية للتركيب ،و جاء تركيب النفي ليقيد العطاء فيحبسه فقط على النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره ممن سبقه من أنبياء عليهم السلام ،وفي التركيبين السابقين وردت (لم) النافية في مقام امتنان وبيان خصائص الأمة الإسلامية ، ولم حرف لنقي الماضي بالمعنى ،قال سيبويه :"وهي نفيٌ لقوله فعل"[9] فهي نفي للفعل الماضي ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة وعملها الجزم، ولا جزم إلا لمعرب؛ وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذباً : لم يفعل ، فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى[10]، فالنبي صلى الله عليه وسلم يُنشئ أسلوبًا تقريريًا جازمًا، خاليًا من الاحتمال، اختار له المضارع المنفي بـ(لم) فالمضارع في أصل وضعه يدل على التجدد والامتداد ، لكن دخول (لم) يجعله ماضيًا منفيًا ، فيتحقق بذلك معنى: نفيٌ مستغرقٌ لجميع الأزمنة الماضية السابقة على البعثة، وكأن النفي يسري على كل حقبة زمنية سابقة، لا على حادثة مخصوصة ،وهذا أبلغ من قولنا: ما أُعطيت هذه الخصال في وقتٍ ما، وهنا يظهر الدور المحوري للنفي ، فاللغة لا تصنع التفرد بمجرد ذكر المزية؛ بل بصياغتها في مقابل نفيها عن غيره، ونلحظ البراعة النبوية في استعمال المضارع المنفي عوضاً عن الماضي المنفي ؛ حيث استعمل (لم) دون (ما)؛ إذ لو قال ما أُعطاهن أحد قبلي لصار النفي خبريًا محضًا، أما (لَمْ يُعْطَهُنَّ) ففيها حركة وجزم ، وفيها أثر نحوي ظاهر فتُكسب الجملة قوة إيقاعية، وحِدّة تقريرية، خاصة في السياق المتتابع للخصال، كأن الحديث يسير بنَفَس متتابع: أُعطيتُ... نُصرتُ... جُعلت... لم يُعطهن... لم تحل...، فالنسق الإيقاعي يعزز وحدة البنية، وبالنظر في دخول المقيد (لم) مع نكرة وهي في سياق النفي تفيد العموم: (لم يُعطهن أحدٌ قبلي) تكون الدلالة لم يُعطَ هذه الخصالَ أيُّ أحدٍ كائنًا من كان قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا أقوى في تقرير الخصوصية ففي قوله: (أعطيتُ) إثباتٌ، يقابله نفيٌ عام (لم يُعطهن أحد قبلي) وهذه مقابلة تُبرز المعنى بضدّه، فتقوى الدلالة في ذهن السامع؛ فاجتمع نفي زمني، وتحديد حدٍّ فاصِلٍ للتاريخ (قبلي)، وهذا يعمّ جميع الأنبياء السابقين، وحيث إن المقام بيان خصوصية الرسالة المحمدية، فـ(لم) هنا ليست مجرد أداة نفي، بل أداة بناء هوية، وصناعة تميّز، وإرساء مفهوم الخصائص النبوية، والمتلقي يفهم ضمنًا أن هذه الخصال علامة انتقال في تاريخ النبوات، تُقنع السامع بتفرّد الرسالة ، فالمقيد الحرفي (لم) في الحديث أدّى وظائف متعددة ؛ فعلى البعد الصرفي إبقاء صورة المضارع لإفادة الامتداد، وعلى البعد النحوي: نفي و جزم وقلب الزمن، وعلى البعد الدلالي نفي شامل لكل الزمن السابق ، فهي أداة صغيرة، لكنها تحمل ثِقَلًا دلاليًا عظيمًا يكمن في بناء تفرّد الرسالة وإقناع المخاطب، فحدث (الإعطاء) يُتصوَّر عادةً على أنه فعل تامّ منجز فلما دخلت (لم) (لم يُعطهن أحد قبلي) نفت تحققه في جميع الزمن السابق وبينت جهة الانعدام التام ، فصارت الجهة هنا انعدام تحقُّق الحدث في الماضي كله لا مجرد عدم العلم به، فهو نفي واقعي تاريخي مستفاد من قوله (قبلي)، التي تجعل هذا الماضي المنفي ممتدًا إلى بداية تاريخ النبوات[1] فالنفي في التركيب (لم يُعطهن أحد قبلي) نفيٌ مستغرقٌ لكل الأزمنة السابقة على بعثته صلى الله عليه وسلم ، وكأن الحدث معدوم في سجل تاريخ النبوات السابق كله، وجهة القطع والحسم (لم) تفيد القطع، وتُشعر بانقطاع الاحتمال في الزمن المنفي بخلاف أدوات أخرى مثل(لا) فقد تحتمل الحال والاستقبال، أو(ما) التي لنفي خبري ، فالجهة هنا: امتناع وقوع الحدث في الماضي امتناعًا مقطوعًا به، فلو قيل:" ما أُعطيتُهن أحدًا قبلي"

---

5 الرازي ، 1420 هـ : 4/ 115 – 116
6 أبو حيان 1420 هـ: 9/ 523
7 يونس ،2006م:67
8 المبخوت ، 2006م : 392
9سيبويه ، 1988م: 220/4
10المبرد ، المقتضب : 46/1
1 ينظر، ابن دقيق العيد ،دت: 1/ 149

سيكون نفيًا لوقوع الحدث، لكن دون الإيحاء بالامتداد الزمني الاستغراقي الذي تُشعر به (لم) مع المضارع، بقول ابن يعيش : " إن في نفي (لم) فائدة لا توجد في (ما) ؛ لأن (ما) ينفي بها الماضي القريب من الحال ، أما (لم) فينفي بها مطلق الماضي " [2]، ولو قيل: "لن يُعطاهن أحد" لانصرف إلى المستقبل ،إذن (لم) اختيرت لأنها تنفي الماضي، وتُشعر بانقطاع التحقق فيه ، مع بقاء صورة المضارع التي تحمل أصل معنى الامتداد، فالمتلقي يفهم ضمنًا أن هذه الخصال تمثل تحوّلًا في الجهة التاريخية للنبوة فبعد أن كان: النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ يُبعث إلى قومه خاصة، ولا تحل له المغانم، ولا يعم نصره بالرعب مسيرة شهر، جاءت الرسالة المحمدية فانقطع النمط السابق، وهكذا صارت (لم) هنا أداة إعلان انتهاء مرحلة وابتداء مرحلة جديدة ، وهنا النفي يقوم بوظيفة ترسيم الحدود بين نظامين تشريعيين وتاريخيين ، فنحن أمام عموم في المنفي، يقابله خصوص في المثبت ، النفي هنا لا يخدم مقام المدح الشخصي فقط، بل يؤسس لوعيٍ أُمّيٍّ جديد فالرسالة عالمية «وبعثت إلى الناس عامة».، والتشريع أوسع: «أُحلّت لي المغانم»، والمجال التعبدي أرحب: «جُعلت لي الأرض مسجدًا» لكن الذي يرسّخ هذه الهوية ليس الإثبات وحده، بل هذا الإطار السلبي ، فالنفي يُستخدم حين: يتوقع في ذهن المخاطَب احتمالُ المشاركة، أو حين يُراد رفع توهُّم الاشتراك، فالسامع قد يتصور أن الأنبياء قبله ـ عليهم السلام ـ قد نالوا مثل هذه الخصال، فيأتي النفي ليقطع هذا التصور (لم) ، وهي ليست مجرد نفي، بل ردٌّ على احتمال ذهني مفترض فحين يسمع المتلقي لم يُعطهن أحد قبلي ، بعلم أنه ليست نفي واقعة فقط، بل نفي إباحة مستمرة، ويتولد في نفسه: تعظيم لشأن النبي صلى الله عليه وسلم وإدراك لقدر الرسالة، واعتزاز بالانتماء إلى هذه الأمة ، وهكذا نجد النفي هنا يصنع خصوصية نبوية واعتزاز بالانتماء إلى هذه الأمة، وهنا يمكننا القول: إن (لم) مقيد حرفي تحويلي عملت التقييد التحويلي بنقلها المضارع إلى الماضي ، هذا التحويل ليس شكليًا فقط، بل يحدد زمن النفي، ويحصره في الماضي "... وإذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[1].**وأيضًا ورد في صحيح مسلم :** عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»[2]، قَالَ فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا» ، ففي قوله : (مَا لَمْ يَيْبَسَا) اجتمع في هذا التركيب (ما) الظرفية، و(لم) النافية الجازمة ، وهنا تعنينا (لم) بوصفها مقيداً حرفيًّا، فـ(لم) هنا داخلة في تركيبٍ ظرفيٍّ يُفيد التقييد الزمني، فالنفي ليس غاية في ذاته؛ بل هو نفي مُعلَّق عليه حكم التخفيف المرتبط باستمرار عدم اليبس؛ أي الاستمرار المنفي ، ومن ثَمَّ استمرار حالة الرطوبة ، فـ(لم) صنعت جهةً امتدادية مؤقتة ، (لم) في أصلها تقلب المضارع إلى الماضي، لكن هنا داخل تركيب (ما لم)؛ فتحولت إلى معنى مدةَ عدمِ حصول الفعل إلى زمن التكلم، فالزمن هنا حاضر ممتد إلى المستقبل، لا ماضٍ محض، ويظهر التقييد في (لم) جلياً من حيث إنها تقييد زمني للحكم، و تعليق الأثر على حالة مستمرة ومنع فهم الإطلاق ، وهذا يُظهر كيف أن حرفًا واحدًا (لم) يُعيد تشكيل بنية المعنى بأكملها، حين خرج من وظيفة النفي إلى وظيفة التقييد الزمني المشروط ، وحدد زمن الأثر(التخفيف)،وتظهر وظيفة المقيد الحرفي (لم) مع المضارع (ييبسا) في نفي وجزم وقلب، فالفعل (ييبسا) صار مجزوماً منفياً دالاً على عدم وقوع اليبس إلى لحظة التكلم فالمعنى التركيبي: لعل التخفيف يقع عنهما مدةَ بقاء الجريدتين رطبتين ؛ حيث (ما) ظرفية مصدرية أي مدة انتفاء يبسهما، فحذف الظرف وخلفه (ما) وصلتها ، كما جاء في المصدر الصريح في قولهم: جئتك صلاة العصر وأتيتك قدوم الحاج[3] ، فقوله: (لم ييبسا) في موضع جر لأن التقدير مدة دوام رطوبتهما، فلو جاء الكلام لعله يخفف عنهما ما ييبسان لم يصح المعنى ؛ لأن التأقيت يصير مقدرًا بمدة اليبس وليس هو المراد ؛لأن سر ذلك تسبيحهما ما داما رطبين[4]، فـ (لم) قيّدت الفعل المضارع بثلاثة قيود؛ قيد النفي أي نفي اليبس ، وقيد الزمن؛ أي في زمن سابق للحظة التكلم، وقيد الاستمرار الضمني ؛ أي أن الجريدتين ما زالتا رطبتين، فـ(لم) في هذا الحديث تعمل قيدًا زمنيًا دلاليًا يحدد مدة استمرار التخفيف والنبي صلى الله عليه وسلم لم يجزم بالتخفيف بل استعمل الرجاء في الله عز وجل فقال (لعل) وهذا فيه أدب مع الله من جهة ، وتعليم للمتلقي أن الأمور الغيبية لا يُجزم بها إلا بوحي وفي بناء الفعل(يُخفف) للمجهول نجد تركيز النبي صلى الله عليه وسلم

2 ابن يعيش ، 2001م : 35/5
1 الجرجاني 1992م: 54
2 مسلم ، د ت ، 240/1
3 ابن هشام د ت:2/ 204
4 القسطلاني، 1323 هـ :9/ 41

على الحدث لا الفاعل ، بل فيه تعظيم للفاعل وهو الله عز وجل ، فالدلالة المركزية للجملة (التخفيف مؤقت)، والقيد هو(عدم اليبس)؛ أي مادامت الجريدة رطبة فالتخفيف مستمر، فليس المقصود مجرد الإخبار، بل التعليم والرحمة ولفت الانتباه إلى الأعمال الصغيرة ، فـ(لم) في الحديث النبوي جاءت مقيدًا حرفيًا للفعل يحدد زمن الحدث وحدوده الدلالية ، فهي تمثل قيدًا زمانيًا لاستمرار التخفيف، فالنفي بـ(لم) ليس مجرد نفي للماضي، بل هو نفي للماضي مع بقاء احتمال الوقوع بعد زمن التكلم ؛ أي فـ(لم) تعطي معنى دقيقاً مفاده أن اليبس لم يقع بعد، لكنه ممكن الوقوع، وهذا يتناسب مع الواقع الطبيعي (الجريدتان ستيبسان لاحقًا)، ولنا أن نلحظ أن (لم) في هذا الحديث صنعت دلالة مركبة (نفي ،و زمن ،واحتمال) ففي قوله: (لم ييبسا) لا يخفى ما في هذا الأسلوب النبوي من الإيجاز ، وكثافة المعنى ، والدقة الزمنية.

المطلب الثاني ـ المقيد(لن): (لن) حرف نصب ونفي واستقبال[1] وقد تقرر عند النحاة أن(لن يفعل) نفياً لسيفعل، وكذلك إذا قال: سوف يفعل فإن نفيه(لن يفعل) [2]، وإنما تقع (لن) على الأفعال نافية لقولك سيفعل لأنك إذا قلت هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال وعما لم يقع نحو هو يصلي ؛ أي هو في حال صلاة، وهو يصلي غداً، فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع، فإذا قلت لن يفعل، فهو نفي لقوله سيفعل[3] ، وتستعمل (لن) حيث يمتد النفي، وحيث لا يمتد [4]وذلك إما إلى غاية ينتهي إليها، نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[5] فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى، وإما إلى غير غاية نحو: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[6] ،فإن نفي خلق الذباب مستمر أبدًا؛ لأن خلقهم الذباب محال، وبالعموم فإن تركيب (لن يفعل) (لن) تفيد تأكيد النفي في المستقبل [7]سواء كان المستقبل القريب أوالمستقبل الاستمراري[8]، فالنفي بها آكد من النفي بلا، ولهذا ،نقل ابن عاشور في تحريره أن سيبويه قال لا لنفي يفعل، ولن لنفي سيفعل، فقد قال الخليل إن (لن) حرف مختزل من (لا) النافية و(أن) الاستقبالية، وهو رأي حسن ، وإذا كانت لنفي المستقبل تدل على النفي المؤبد غالباً؛ لأنه لما لم يوقت بحد من حدود المستقبل دل على استغراق أزمنته إذ ليس بعضها أولى من بعض، ومن أجل ذلك قال الزمخشري بإفادتها التأبيد حقيقةً أو مجازاً وهو التأكيد، وبتتبع مواقعها في القرآن وكلام العرب لا يؤتى بها إلا في مقام إرادة النفي المؤكد أو المؤبد وكلام الخليل في أصل وضعها يؤيد ذلك فمن قال من النحاة أنها لا تفيد تأكيداً ولا تأبيداً فقد كابر [9]

ورد في صحيح مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ » [1]

استهل النبي صلى الله عليه وسلم البنية التركيبية «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» بحرف النفي (لن) وفي تصدير التركيب بحرف النفي يذكر النحاة أن المقيد الحرفي الذي له الصدارة في الكلام له أهمية كبيرة تتمثل في تغيير معنى الكلام من جهة ، وأيضاً التأثير في مضمون الكلام ، أما تغيير معنى الكلام فيقتضي اعتبار الإثبات أصلاً وبقية انواع الكلام بما في ذلك النفي فروعاً ، والوجه في ذلك أن الإثبات لا يحتاج إلى مقيد إذ يكفي في ذلك خلو الصدر من مغيرات الكلام ، ويقتضي هذا الفهم أن الصدر موضع لتجلية قصد المتكلم من كلامه فهو بعبارة المحدثين القوة اللاقولية[2]، وكأن النبي صلى الله عليه وسلم استدعى الافتراض المسبق لدى المتلقي فأراد إنشاء عملية هدم وبناء في المفاهيم ، ولنا أن نستحضر العلاقة بين الخطاب والسياق والمقصد ؛ فالمخاطب لديه افتراض سابق إذ يعتقد أن عمله يكفيه للنجاة ، فيعالج الحديث هذا الافتراض، ويفكك هذا الاعتقاد عبر إسناد الفعل للعمل ، ثم نفي قدرته، ويُقدَّم النبي صلى الله عليه وسلم تصوراً بديلاً يكمن في (رحمة الله) فتتحول البنية الذهنية عند المخاطَب من أن (العمل سبب النجاة) إلى أن (العمل مع الرحمة سبب النجاة) وهكذا يتقرر «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» ، فهنا النبي صلى الله عليه وسلم ـ وهو المرسل ـ له مقصدية خاصة ، وفي المقابل المتلقي له اعتقاد معين يجب على المرسل أن يضع في حسبانه ذاك المتلقي عند

---

1 ابن هشام ، 1985م : 313
2 سيبويه ، 1988 م:3/ 117
3 المبرد ، دت : 1/ 47
4 ينظرالسامرائي ، 2000م: 368/3
5 سورة طه: من الآية (91)
6 سورة الحج: من الآية(73)
7 الزمخشري ، دت: 190
8 حسان ، 2006م: 248
9 ابن عاشور 1984م : 1/ 342
1 مسلم،د ت: 4/ 2170
2 المبخوت،2006م : 101

التواصل معه ، فالمرسل هنا يبني خطابه بناء على ما يعلمه من اعتقاد المتلقي ، ولذا حَسُن استعمال النفي بحسب ما تمليه ملابسات القول ومناسباته ، فإذا كان المخاطب كما في هذا الحديث يتوقع أن العمل سبب لدخول الجنة ، وأراد المرسل أن يزيل عنه هذه التوقع قال له : (لن يُدْخِلَ ...) ولو قال له :(لا يُدْخِلَ ... ،أو ما يُدْخِلَ ... ، أو لم يُدْخِلَ ...) كان الكلام لغواً لأن المخاطَب يعلم أن ذلك لم يكن فيما مضى ، ولكنه يتوقعه في الزمن البعيد يوم القيامة[3] ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» استعمل النبي صلى الله عليه وسلم النفي مراعاة لمناسبة القول وذلك لنقض وإنكار ودفع ما يتردد في ذهن المخاطَب ، فيرسل النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطَب خطأً مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال[4] ، أي أن المرسل تعاون مع المتلقي في إدراك حالته الذهنية بشأن قضية دخول الجنة بسبب العمل ، وعليه عمد المرسل إلى اختيار جملة النفي المناسبة و كل من النفي والإثبات هنا " ذو قيمة نحوية تدل على اعتقاد مستقر ثابت لدى المتكلم "[5] وفي قوله صلى الله عليه وسلم «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» في هذا التركيب يجعل العمل هو الفاعل الظاهر للفعل «يدخل»، وسننظر في (لن) بوصفها مقيدًا حرفيًا للفعل، لنجد أنها تقيد الفعل في ثلاثة أبعاد : التقييد في البعد الزمني ، فهي تقيد الفعل المضارع بزمن المستقبل؛ أي أن الحديث ينفي أن يكون العمل سببًا مستقلًا لدخول الجنة في المستقبل الأخروي، والتقييد في البعد الدلالي؛ فالنفي هنا ليس نفيًا مطلقًا للعمل، بل هو نفي استقلال العمل بالتأثير؛ أي أن العمل ليس العلة التامة لدخول الجنة، والتقييد في البعد السببي، فالحديث يعيد بناء العلاقة السببية، فالعمل ليس سببًا مستقلًا، بل الرحمة الإلهية هي السبب الحقيقي لدخول الجنة؛ ولذلك جاء الاستدراك« إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ»، فالنبي صلى الله عليه وسلم لا ينفي قيمة العمل، وإنما ينفي الاعتماد عليه وحده؛ فنعيم الجنة أعظم من أن يقابله عمل الإنسان المحدود ، ولا يستحق أحد الثواب والجنة بطاعته [1]، وهنا نلتقي مع البراعة النبوية في اختيار المقيد (لن) دون غيره من حروف النفي ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أراد توكيد النفي بـ(لن) لأنها أقوى في النفي من (لا) وإن كانت تُشْبِهُ في المعنى (لا) ، ولكنّها أوكد تقول: لن يُكْرِمَك زيدٌ، معناه: كأنّه يَطْمَعُ في إكرامِهِ، فنفيتَ عنه، ووكّدتّ النَّفي بلن فكانت أوكد من (لا) [2]. فلو قيل:لا يدخل أحد الجنة بعمله، لكان النفي أضعف ؛ ولأن (لن) تقيد الفعل بزمن الاستقبال، فإنها توجه النظر إلى المستقبل الأخروي فالنفي هنا متعلق بالمصير الأخروي، والحديث النبوي هنا لا يتحدث عن حالة فردية، بل عن قاعدة كلية أراد النبي صلى الله عليه وسلم من خلالها تحقيق التوازن بين أمرين ؛ العمل ، والرجاء في رحمة الله، فهو يمنع العُجب بالعمل والاتكال عليه، ويغرس التواضع، والافتقار إلى رحمة الله التي تدخل العامل الجنة فاعملوا، فلا يقع المؤمن في الغرور بالعمل ولا في ترك العمل[3]، فـ (لن) هي الحرف الأنسب هنا؛ لأنه يقيد الحكم بزمن الآخرة، وهو في الحديث النبوي يعمل مقيدًا حرفيًا للفعل المضارع يحدد زمن الحدث بالمستقبل، وينفي استقلال السبب المذكور بالفعل، وهذا يبين أن (لن) في الحديث لا تؤدي وظيفة نحوية فقط، بل تبني بنية دلالية عقدية وتربوية، ويمكننا أن نلحظ هندسة التركيب حيث جاء الحديث بصيغة «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» ولم يقل "لن يدخل أحدٌ الجنة بعمله"؟ فالفرق بين الصيغتين يكشف بنية دلالية نحوية عميقة في تقديم العمل فاعلًا للفعل، فالفرق بين الصيغتين ليس شكليًا، بل يترتب عليه تحول في البنية الدلالية للجملة. ففي قوله : «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» العمل هو الفاعل النحوي؛ أي أن التركيب يجعل العمل هو الذي يقوم بالفعل، والحديث ينفي فاعلية العمل بذاته ،وهذا نفي أقوى، وفي تركيب (لن يدخل أحدٌ الجنةَ بعمله) هنا الإنسان هو الفاعل النحوي والعمل مجرد وسيلة أو سبب، الإنسان لا يدخل الجنة بواسطة عمله، وهذا نفي للوسيلة فقط، لكن لا ينفي الفاعلية المتخيلة للعمل، الحديث اختار صيغة بلاغية أدق: تحويل السبب إلى فاعل ،جعل العمل فاعلًا للفعل، وهذا أسلوب عربي معروف يسمى: الإسناد المجازي أي إسناد الفعل إلى السبب، بحيث جعل المتكلم الإسناد في جملته مبنياً على غير ما يعتقد أنه هو له في الواقع، ملاحظاً علاقة ما ، أو ملابسة ما تسمح له بأن يسند هذا الإسناد، دون أن يتهمه أحد بالكذب، فهو إسناد مجازي، ويسمى هذا مجازاً عقلياً لأنه وقع في الإسناد، لا في المسند، ولا في المسند إليه، كقولنا: "ربحت تجارةُ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه" ففي هذه الجملة أسند الربح إلى التجارة، مع أن الرابح هو صاحبها: "عبد الرحمن بن عوف" وحين أسندنا الربح إلى التجارة

---

3 ينظرالمخزومي 1986م : 247
4 السابق : 246
5 ميلاد ، 2001م: 75
1 النووي ، 1392هـ: 17/ 161
2 الخليل دت:8/ 350
3 ابن حجر، 1379هـ : 11/ 297

لم نكن نعتقد أن التجارة هي التي ربحت، وإنما الذي ربح هو صاحبها، ولكن أردنا أن نعبر تعبيراً مجازياً قائماً على ملاحظة أثر الحركة التجارية الحكيمة الذكية التي قام بها عبد الرحمن والتي حقق بها الربح، فصح في تصورنا أن نسند الربح إلى التجارة نفسها، للإشعار بقيمة المهارة التي اشتملت عليها تجارته، وبما أن التجارة هي عمل عبد الرحمن فبينها وبينه ملابسة قوية، وعلاقة واضحة، هي علاقة العامل بعمله، أو نقول: هي علاقة الفاعل "وهو عبد الرحمن" بالمفعول به "وهي التجارة" إذ كان المفعول به سبباً في تحقيق الربح لعبد الرحمن "الفاعل"[4]، فالنبي صلى الله عليه وسلم أراد نقض تصور شائع قد يتوهم الإنسان أن عمله هو الذي سيدخله الجنة ، فجاء الحديث لينفي هذا التصور مباشرة ، فقال: العمل لا يُدخل أحدًا الجنة ؛ فليس للعمل هذه القدرة أصلاً، فمن خلال التركيب (لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ) يظهر دور (لن) بوصفها مقيدًا حرفيًا للفعل، فهي تقيد الفعل بثلاثة أمور النفي ، والاستقبال ، والتوكيد فتصبح الدلالة الكاملة ، العمل لن يملك في المستقبل الأخروي قدرة إدخال صاحبه الجنة، وهذا يحقق المقصد العقدي فالنجاة برحمة الله لا بمجرد العمل وبهذا يحقق النبي صلى الله عليه وسلم أهداف عدة منها كسر العجب بالعمل، وترسيخ الافتقار إلى الله ، والجمع بين العمل والرجاء ؛ فالخطاب النبوي يعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان وسبب دخول الجنة وإعادة بناء السببية من خلال ثلاث خطوات ؛عرض السبب المفترض يظهر في قول النبي صلى الله عليه وسلم :(عمله) إذ جُعل العمل فاعلًا للفعل: عمله يُدخل الجنة وهذا تمثيل للتصور الشائع، ولنفي السببية يأتي حرف النفي (لن) فينفي قدرة العمل على إحداث النتيجة، أي: العمل ليس سببًا كافيًا لدخول الجنة فالحديث لا ينفي العمل، بل ينفي استقلاله بالسببية، ويعيد ترتيب العلاقة بين العمل والرحمة في بنية سببية جديدة، ثم تقديم السبب الحقيقي في تمام الحديث:(إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ)، فتصبح العلاقة السببية ،الرحمة الإلهية سبب دخول الجنة، والعمل يصبح سببًا غير مستقل ، وهكذا تظهر وظيفة (لن) في البناء السببي، فهي لا تعمل مجرد نفي زمني، بل تقوم بوظيفة أعمق فالعمل لن يكون السبب الذي يحقق دخول الجنة بذاته، واختيار الفعل السببي (يُدخل) في الحديث يهدف إلى نفي الفاعلية السببية للعمل، لا مجرد نفي وقوع الدخول وهذا يكشف دقة البنية اللغوية في الحديث النبوي، وهنا يظهر دور(لن) بوصفها مقيدًا حرفيًا للفعل السببي ، فهي لا تنفي مجرد الدخول، بل تنفي قدرة العمل على إحداث الدخول. أي أن (لن) هنا تنفي الفاعلية السببية للفعل، وتعيد بناء العلاقة بين السبب والنتيجة.و أيضًا ورد في صحيح مسلم : عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: « إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ »[1] في هذا الحديث إن (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، يختص بالدخول على الفعل المضارع، فينصبه ويخلص زمنه للاستقبال المنفي، دخل المقيد (لن) على المضارع (تحلُّ) فحدث فيه انتقال من إمكانية وقوع الفعل مستقبلاً إلى نفي وقوع الفعل مستقبلًا (لن تحلَّ) وهذا هو التقييد الحرفي الزمني السلبي، وفي الحديث ورد المقيد الحرفي؛ (لن) مرتين في سياق واحد، مع اختلاف القرائن الزمنية المحيطة بكل واحدة، في قوله : (وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي)، وفي (وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي) (لَنْ تَحِلَّ) ، وهنا نلحظ أن (لن) ليست مجرد أداة نفي، وإنما هي مقيد حرفي للفعل المضارع؛ إذ تنقله من دلالته الزمنية الأصلية المحتملة إلى الاستقبال المنفي، وهذا يوافق تقرير جمهور النحويين في اختصاص (لن) بالمضارع، وتنفي وقوعه في المستقبل، ولذلك قال سيبويه في معناها ما خلاصته (لن أضرب نفي لقوله: سأضرب) [2]، فالفعل (تحلُّ) في ذاته فعل مضارع، والزمن المستفاد منه لا ينحصر بمجرده في زمن واحد حصرًا مطلقًا؛ فقد يستعمل للحال، وقد يستعمل للاستقبال بحسب السياق، ودخول (لن) عليه أحدث ثلاثة قيود مترابطة فصار مقيدًا حرفيًا للفعل من حيث (النفي والزمن والجهة التداولية)، فالقيد النحوي يظهر في نصب الفعل (لن تحلَّ) بدل رفعه، والقيد الزمني أنها أخرجته من دلالة الحال إلى الاستقبال المنفي، والقيد الدلالي أن الكلام لم يعد مجرد إخبار عن عدم حصول الحِل، بل صار تقريرًا لموقف شرعي مستقبلي يتعلق بحرمة مكة، فالمقام هو مقام خطاب عام بعد فتح مكة، وقد يكون في ذهن السامعين سؤال أو توقع: هل ستصبح مكة بعد فتحها حلالًا للمسلمين كما تحل سائر البلاد؟ فيأتي الجواب النبوي (وإنها لن تحل لأحد بعدي)، فـ(لن) هنا أداة استشراف زمني منفي تؤدي وظيفة قطع التوقع المستقبلي المحتمل لدى المتلقي، فالمتلقي قد يستنتج أن فتح مكة يعني زوال حرمتها، لكن النبي صلى الله عليه وسلم يمنع هذا الاستلزام ، ففتح مكة لا يعني استمرار الإباحة؛ بل فتح مكة استثناء، ثم تعود

4 حبنكة ، 1996 م : 1/ 193 - 194

1 مسلم ،دت : 2/ 988

2 ينظرسيبويه،1988م : 1/ 135 – 136

الحرمة، ولا تستمر الإباحة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وبالنظر في التركيبين (وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي) و(وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي) ، في التركيب (وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي) ظاهر السياق يثير سؤالًا : كيف يُنفى المستقبل عن زمن قد مضى (كان قبلي)؟ والجواب أن النفي هنا مستقبلٌ بالنسبة إلى زمن التشريع؛ أي لم يكن في أي زمن سابق تشريعٌ يُبيحها لأحد قبله، فهو نفيٌ مؤكدٌ لاستمرار الامتناع عبر الزمن السابق كله ، فـ(لن) نفت الفعل في الزمن الماضي بسبب وجود القرينة (كان قبلي) ، فـ(كان) و(قبل) قرينتان نقلتا زمن (تحل) إلى الماضي، وهكذا تبدو الدلالة للوهلة الأولى ، ولكن من خلال السياق يمكن القول إن القرينة (كان قبلي) ليست قيدًا زمنيًا للفعل (تحل)، وإنما هي قيد للاسم الواقع بعد اللام (لِأَحَدٍ) فـ(كان قبلي) صلة أو صفة مبيّنة لـ(أحد)، وليست ظرفًا زمنيًا ينقل (تحل) إلى الماضي؛ لأننا لو قلنا إن (لن) هنا تنفي الماضي، فقد حمّلنا الأداة دلالة زمنية مخالفة لأصل وضعها، فـ(لن) في (لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي) حافظت على أصل دلالتها في نفي الاستقبال، غير أن القيد الموصولي (كان قبلي) خصص دائرة المستفيدين المنفي عنهم الحل، فصار النفي منصبًّا على تحقق الحل في المستقبل بالنسبة إلى كل من كان قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، (فلا ينفر صيدها) بالرفع نائبًا عن الفاعل أي لا يجوز لمحرم ولا لحلال[1] ... وهنا تظهر براعة هندسة البناء النبوي في التركيبين (لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي)، و(لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي) حيث المقابلة الزمنية فـ(لأحد كان قبلي) حيث الزمن السابق لمن سبق النبي صلى الله عليه وسلم ، و (لأحد بعدي) حيث الزمن اللاحق لمن يأتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم، والحكم المنفي بـ(لن) يتجاوز الجهتين:(لا حلّ لمن سبق، ولا حلّ لمن يلحق) ،إنه المنع ،ثم الاستثناء المؤقت ، ثم عودة الحكم الأصلي ،ثم المنع المستقبلي ، وبذلك جاءت (لن) في طرفي الزمن ، فالنبي صلى الله عليه وسلم، لم يقل مجرد: (لن تحل) بل قال:(لن تحل لأحد بعدي) فالقيد(بعدي) يفتح المستقبل كله من جهة زمنية ممتدة، ويمنح النفي أفقًا يتجاوز زمن المخاطبين إلى الأزمنة اللاحقة، فالتأبيد السياقي لثبوت حرمة مكة أو الامتداد الزمني للحرمة مستفاد من القرائن ،وهو أعمق من القول بالتأبيد المعجمي للحرف(لن) وبإعادة النظر في نص الحديث المذكور يمكننا ملاحظة دلالة (لن) على التوكيد والتحديد والاستمرار من خلال هندسة البناء (قبلي ،ثم ساعة الاستثناء ،ثم بعدي) ، فالإباحة كانت استثناءً نبويًا محدود الزمن وهي ساعة الفتح[2] ، وليست قاعدةً عامةً تستمر بعده، وهنا تتداخل الدلالة النحوية مع الدلالة التشريعية، فـ(لن) في تركيب(لن تحل لأحد بعدي) تمثل الحكم الكلي، ثم يأتي تفصيل آثار هذا الحكم في السلوك العملي فـ(لا ينفر صيدها، ولا يختلى شوكها، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد) ، فالمقيد الحرفي ليس عنصرًا منعزلًا عن بقية مكونات الجملة؛ بل يتفاعل مع القيود الاسمية والظرفية والمقامية ليكوّن الدلالة النهائية للفعل ، فـ(لن) مقيد حرفي أفاد استشراف زمني منفي، أدّى وظيفته النحوية في نصب (تحل)، ووظيفته الزمنية في تخصيص الفعل بالاستقبال المنفي، ثم أسهمت القرائن السياقية، وفي مقدمتها (بعدي)، ومقام التشريع، والمقابلة بين الإحلال المؤقت والمنع المستقبلي، في إفادة امتداد النفي واستمراره، ومن ثم فدلالة الاستمرار أو التأبيد هنا ليست بالضرورة دلالة وضعية مستقلة للحرف (لن)، وإنما هي دلالة سياقية تداولية نشأت من تضافر الحرف مع قرائن المقام والسياق، فالدلالة الوضعية للحرف ليس بالضرورة أن تساوي الدلالة السياقية الناتجة عنه.

المطلب الثالث ـ المقيد الحرفي (لا) النافية: وهي حرف نافٍ غير عامل في الفعل المضارع [1]، وعند دخول(لا) النافية على المضارع تقيد دلالة الإيجاب " وتكون (لا) نفياً لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل"[2] وفي هذا المعنى يقول سيبويه : "وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل،وإذا قال ليفعلن فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت والله لا يفعل"[3]، فـ(لا) حرف موضوع لنفي الفعل في المستقبل [4]، ورد في صحيح مسلم: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ »[5] قبل الوقوف عند حرف النفي (لن) ننظر إلى المقام التخاطبي، فالنبي صلى الله عليه وسلم هنا لا يخبر بخبر تاريخي، ولا ينقل واقعة، وإنما يصوغ خطابًا إنجازيًا غايته الزجر ، والردع ، وبناء الضمير الأخلاقي ، وحماية النظام الاجتماعي ؛ فالجملة خبرية صورةً، إنشائية مقصدًا ، افتتح الحديث بمقيد النفي ؛فـ(لا) في الحديث ليست مجرد أداة نفي عارضة، بل تؤدي دورًا محوريًا في بناء

1 القسطلاني ، 1323 هـ:4/ 248
2 السابق ، الموضع نفسه
1 المرادي ، 1992م: 294
2 سيبويه،1988م: 4 / 222
3 السابق: 3/ 117
4 ابن يعيش، د ت: 5/ 33
5 مسلم،د ت: 1/ 68

الحكم وتوجيه المتلقي إلى خطورة إيذاء الجار، فالجملة كلها بنيت على النفي ، وليس فيها إثبات واحد، (لا يدخل...) ثم (من لا يأمن...) ، وهنا استعمل نفيين، النفي الأول، (لا يدخل) يتعلق بالمصير، والنفي الثاني ، (لا يأمن) يتعلق بالسلوك، والعلاقة بينهما ؛ سبب ونتيجة ،والنفيان ليسا متماثلين، بل مختلفان، الأول ؛جزاء، والثاني ؛ صفة ، فيصير التركيب: نفي الجزاء بسبب ثبوت صفة منفية، وهذا من أدق العلاقات المنطقية في الحديث، فالذي انتفى هو الأمن، فلما انتفى الأمن انتفى دخول الجنة...استهل الحدبث بالمقيد (لا) في قوله:(لا يدخل)، وهذه (لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع ، وقد أفادت نفي وقوع الفعل ، بدأ الحديث بالنفي ،ولم يبدأ بالفاعل ، فلم يقل:من لا يأمن جاره بوائقه لا يدخل الجنة، بل قال: لا يدخل الجنة، وهذا التقديم له دلالاته وكأنه أراد صناعة الصدمة ، فالمتلقي أول ما يسمع:لا يدخل الجنة يقف ذهنه متشوقًا: من؟ ثم يأتي الجواب (مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ) بعد أن بدأ بالجزاء ، ثم ذكر سببه ، وهذا أقوى تأثيرًا؛ لأن النفس تتعلق بالمآل[6] ، الحديث لم يستعمل (لا) مرتين لمجرد التوكيد اللفظي، بل أقام علاقة سببية ودلالية بين النفيين؛ فالنفي الثاني يحدد سبب الحكم، والنفي الأول يحدد نتيجة ذلك السلوك ، فنحن أمام نفيين متعاضدين ؛ الأول : نفي الجزاء الأخروي المتمثل في دخول الجنة على الوجه المعتاد لأهل الفوز، والثاني: نفي الأمن الاجتماعي للجار... فـ(لا) الأولى تقيّد النتيجة، بينما الثانية تقيّد السبب، إن هندسة البناء اللغوي في تركيب النفي تنتقل بالمتلقي من الفعل الصادر من المؤذي إلى الأثر الواقع في نفس الجار، وهذا التحول مهم جدًا؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم بدل أن يجعل مركز الكلام (المؤذي وما يفعله) جعل مركزه (الجار وما يشعر به من خوف وعدم أمن) وهذا يجعل معيار تقويم السلوك ليس فقط قصد الفاعل، بل أيضًا الأثر الذي يحدثه سلوكه في الآخر...

وتظهر براعة المبنى اللغوي في اختيار المضارع (يدخل) قلم يقل:(دخل) ولا(سيدخل)؛ لأن المضارع في العربية يدل على التجدد والاستمرار، وأيضاً الصلاحية للحال والاستقبال ، وبالتالي فالنفي هنا ليس لحادثة واحدة؛ بل هو نفي متجدد؛ أي كلما تحقق الوصف تحقق الحكم، والفاعل الحقيقي للفعل (يدخل)هو الموصول (من، والجملة التي بعده صلته) ، إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل:(لا يدخل الجنة الذي يؤذي جاره)، وإنما جاء التعبير:(مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ) وهنا الدلالة أوسع وأدق؛ لأن النفي لم يُعلَّق بمجرد وقوع الأذى، وإنما عُلّق بحالة أعمق، هي أن يبلغ الجار من الخوف والريبة مبلغًا لا يأمن معه بوائق جاره ، ولذا حسن اختيار لفظة (بوائقه) في نسج هذا التركيب ؛ فعدم الأمن من البوائق حالة مستمرة من التوقع والخوف والتحسب يجعل الجريمة الأخلاقية هنا أعمق من مجرد فعل مؤذٍ منفرد؛ لأنها تخلق بيئة اجتماعية يسودها الخوف وعدم الاطمئنان، فالحديث لا يعالج علاقة الجوار بوصفها علاقة اجتماعية فحسب، وإنما يربطها مباشرةً بالمآل الأخروي؛ فأمن الجار في الدنيا يعني أمن الإنسان في الآخرة[1] ، والفرق الدلالي بين الإثبات والنفي ظاهر ، فـ(الأمن) ليس مجرد حالة نفسية عابرة، وإنما هو في السياق انتفاء الخوف من الضرر المتوقع، ومن ثم فإن (لا يأمن جاره بوائقه) تعني أن الجار يعيش في حالة لا يستطيع فيها أن يطمئن إلى سلامته من شرور جاره وغوائله[2]، وبالعودة إلى المقيد الحرفي للفعل، الفعل في ذاته (يدخل الجنة) يثبت إمكان الدخول من حيث الأصل؛ لكن دخول (لا) عليه ينقل البنية من(يدخل الجنة) إلى (لا يدخل الجنة) فـ(لا) لا تغيّر زمن الفعل، ولا بنيته الصرفية، وإنما تغيّر قيمته الإثباتية؛ أي تنقل القضية من الإثبات إلى النفي، وهنا يمكن القول :إن (لا) مقيد حرفي للفعل من جهة الحكم، إذ تنقل الفعل المضارع من حيّز الإثبات إلى حيّز النفي، مع إبقاء بنيته الزمنية والصرفية على أصلها ، لكن الأمر لا يقف عند الدلالة النحوية ؛ لأن النفي هنا ليس نفيًا خبريًا محضًا، بل نفيٌ ذو دلالة زجرية ووعيدية ؛ حيث جعل عدم الأمن من وقوع الضرر سببًا لنفي دخول الجنة، فكيف إذا تحقق لحوق الضرر والشر؟[3] ، فمنذ البداية نلاحظ استهلال البراعة في نسج مفردات الحديث، والدقة في حسن اختيار الألفاظ، ففي التركيب الأول مع مقيد النفي ، لم يقل النص:(لم يدخل الجنة)، ولم يقل:(لن يدخل الجنة) ،وإنما قال:(لا يدخل الجنة)، وهذا الاختيار بالغ الدقة، فـ(لم) كانت ستتجه أساسًا إلى نفي الوقوع في الزمن الماضي، و(لن) كانت ستجعل النفي متجهًا إلى الاستقبال؛ أما (لا يدخل) فتبقي الفعل المضارع في صيغة تسمح باستحضار الحكم على نحو عام ومتجدد، فليس المقصود تصوير واقعة واحدة في الماضي، ولا مجرد الإخبار عن مستقبل محدد، وإنما بناء قاعدة أخلاقية عامة؛ كل من كانت حاله أنه لا يأمن جاره بوائقه فهو داخل في هذا الوعيد، ودلالة المقيد الحرفي (لا) النافية هنا ليست نفيًا لغويًا مجردًا؛ بل هي نفي تقويمي ؛ أي أن المتكلم لا ينفي الحدث فقط ، بل يصدر حكمًا أخلاقيًا، فالحديث يحمل تقويمًا للسلوك ، وتصنيفًا للأفعال ، وترتيبًا للجزاء عليها، وتكرار الأداة الواحدة(لا)، لا يعني تكرار الوظيفة الدلالية نفسها، بل إن السياق يمنح كل (لا) مجالًا تقييديًا خاصًا ، فوحدة الأداة لا تستلزم وحدة الوظيفة؛ إذ تتحدد القيمة التقييدية للحرف من خلال الفعل الذي يدخل عليه، والعلاقات التركيبية التي

---

6 النووي ، 1392 هـ: 17/2: 2/ 17

1 ابن حجر: 10/ 443

2 ينظر: الجوزي،دت : 3/ 515

3 الهروي، 2002م :7/ 3109

تحيط به، والمقام الذي يرد فيه، والغاية التداولية التي يتجه إليها الخطاب ،وهنا لا ينبغي أن نعزل (لا) عن السياق العقدي والتداولي عند تحديد دلالتها النهائية، فالمعنى النحوي الأولي هو نفي الدخول، لكن المعنى التداولي والشرعي النهائي يحتاج إلى قرائن المقام ومجموع النصوص، وهنا تظهر العلاقة بين الدلالة النحوية والدلالة السياقية والشرعية ، إذ ليس بنفي الدخول أن يكون بالكلية ، وإنما للعلماء آراء في هذا[4]، وأيضًا ورد في صحيح مسلم : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ... »[1] ،الشاهد في الحديث قوله: (كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ) ، ففي هذا التركيب (كان) فعل ماض ناقص، و(لا) حرف نفي ، و(يستتر) فعل مضارع مرفوع، و(من بوله) جار ومجرور متعلق بـ(يستتر) ، وهنا من جهة التقييد؛ يمكن ملاحظة أن (كان) قيدًا زمنيًا و(لا) قيدًا نفيًا و(من بوله) قيدًا متعلقًا بالفعل، فكيف تتضافر هذه القيود المتعددة في تضييق مجال الفعل من جهة، وفي إنتاج الاتساع الدلالي من جهة أخرى؟ جاءت (لا) بين (كان) والفعل المضارع (يستتر)، فأصبح أمامنا تركيب يجتمع فيه التقييد الزمني والنفي والاستمرار، فـ(لا) هنا لا تنفي مجرد وقوع فعل في لحظة معينة، بل إن دخولها على المضارع في سياق (كان) يجعلنا أمام دلالة تتصل بـالاستمرار والعادة والتكرر، فلو جاء التركيب (لم يستتر من بوله) لأفاد نفيًا يتعلق بالماضي، ولو جاء التركيب (لن يستتر من بوله) لاتجهنا إلى نفي مستقبل؛ أما في التركيب (كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ)، فإن السياق يصور صفة أو عادة مستمرة في الماضي، وهنا تصير (لا) بالفعل مقيدًا حرفيًا للفعل المضارع، ولكن قيمتها لا تستقل عن (كان)، بل تتفاعل معها لإنتاج معنى مركب يضعنا أمام تساؤلات منها : ما موقع (لا)؟ وما طبيعة علاقتها بـ(يستتر)؟ وما أثر دخول (كان) عليها؟ وهل النفي منصب على فعل الاستتار وحده، أم على اعتياد الفعل واستمراره؟ هل أضافت (كان) إلى (لا يستتر) شيئًا جديدًا؟ وهل أنتج التركيب معنى الاستمرار والعادة؟ وما الفرق بين التعبير بـ(كان لا يستتر) والتعبير بـ(لم يستتر)؟ وكيف أسهم التركيب في تصوير الصفة التي استوجبت الوعيد؟ وكيف ينتقل الخطاب من مجرد الإخبار عن فعل إلى تقويم سلوك والتحذير منه؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة في تركيب (كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ) ستكشف لنا العلاقة الدقيقة بين النفي والاستمرار والعادة والزمن والاتساع ، فالمعنى، وهو التوقي والتحرز[2] ،وهذا المعنى المقصود لا يُستمد من (لا) وحدها، وإنما من مجموع البنية والسياق ففي تركيب (كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ) نجد أن (لا) لم تعمل في الفعل إعرابيًا؛ فلا نقول إن المضارع منصوب أو مجزوم بها، وإنما وظيفتها دلالية تقييدية؛ أدخلت على مضمون الفعل معنى السلب والنفي، وهذا ينسجم تمامًا مع مفهوم (المقيد الحرفي للفعل) فإن (لا) سلبت عن الفعل (يستتر) جهة الإثبات، ولكن هل نفي الاستتار يكشف القيمة الكاملة للتركيب ؟ إن مجرد نفي الاستتار لا يكشف القيمة الكاملة للتركيب ، فالنفي هنا واقع داخل إطار(كان ، لا ، مضارع) ، ومن ثَمَّ فإن (كان) تحدد الإطار الزمني، و(لا) تحدد جهة الحكم، وتنفي مضمون الفعل والمضارع (يستتر) يصور الحدث في امتداده وتجدده ، فهذا التركيب لا يعرض لنا واقعة واحدة فحسب، وإنما يصور حالًا أو عادةً أو سلوكًا متكررًا في الماضي، وبالتالي انتفاء وقوع فعل في زمن ماضٍ، والتركيب المقيد أفاد أن الشخص كان لا يتخذ أسباب الوقاية والتحرز من البول، (كان) نقلت المضارع إلى حيز الماضي، ولكنها لم تجرده من طاقته الدلالية على الامتداد والتجدد، فالماضي في (كان) ليس مجرد تحديد زمني، بل هو إطار لحدث مضارع التصوير، ولذلك اجتمع في التركيب (الماضي) من جهة الإطار، و(الاستمرار/التجدد) من جهة الهيئة الدلالية للمضارع، والمعنى يتجه إلى أن الشخص لا يتوقى بوله، ولا يتحرز منه، ولا يتخذ الأسباب التي تمنع وصوله إليه أو إصابته به، ومن هنا فإن (لا) تنفي فعلًا سلوكيًا مركبًا، لا مجرد حركة جسمية عابرة، فالمبنى (لا يستتر) قصير، ولكن المجال الدلالي الذي يستحضره واسع فالنفي هنا يزيد المعنى قوة؛ لأن التركيب لا يصف حادثة عرضية، وإنما يرسم صورة إنسان منعدم الاحتياط في هذا الأمر ، خاصة وأنه كما وُصف (كان يمشي بالنميمة) وهذا إثبات لسلوك مذموم، وتظهر براعة هندسة البناء في اختيار المضارع (يستتر)، بعد(كان لا...) لما له من قيمة تصويرية، فلو قيل (كان لم يستتر) لم يستقم التركيب بهذا المعنى؛ لأن (لم) لا تؤدي الوظيفة التي تؤديها (لا) هنا، أما (كان لا يستتر) فهو بناء صالح لتصوير الصفة المتكررة والعادة المستمرة، ولذلك فالتركيب لا يخبرنا فقط ماذا فعل الرجل؟ بل يصور كيف كان سلوكه؟ وهذا فرق جوهري بين نفي الحدوث ونفي الاتصاف بالسلوك ، فالتركيب (كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ) لا يقدم معلومة محايدة، وإنما هو تعليل للوعيد والتحذير، فـ(لا) تتجاوز النفي وتسهم في بناء خطاب تربوي تحذيري، ينبه المتلقي إلى خطورة السلوك ، ويحمله على الاحتراز... (لا) في (كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ) مقيد حرفي نافي يرد على الفعل المضارع (يستتر)، فيسلب عنه جهة الإثبات، ويجعل عدم الاستتار هو المحمول الدلالي للفعل داخل إطار زمني ماضٍ أنشأته (كان)، وبذلك تتفاعل الوظيفة النحوية للحرف مع القرينة الزمنية والسياقية لإنتاج دلالة السلوك المتكرر أو المستمر، وهكذا أسهمت (لا) في

4 ينظر النووي ، 1392هـ : 2/ 17
1 مسلم، دت، 1/ 240
2 النووي ،1392هـ ، 3/ 201

بناء دلالة الاستمرار من خلال تفاعلها مع (كان) والمضارع والسياق؛ فكانت مقيدًا نافيًا داخل بنية أوسع أنتجت دلالة السلوك المتكرر الممتد في الزمن الماضي .

المطلب الرابع ـ المقيد (ما) : وهي غير العاملة فهي الداخلة على الفعل. نحو: ما قام زيد، وما يقوم عمرو، فهذه لا خلاف بين النحاة ، في أنها لا عمل لها، وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال، عند الأكثر، قال ابن مالك: وليس كذلك، بل قد يكون مستقبلاً، على قلة، كقوله تعالى ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾[1] ،واعترض بأنهم إنما جعلوها مخلصة للحال، إذا لم يوجد قرينة غيرها، تدل على غير ذلك[2]، وعند سيبويه هي نفيٌ لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل. وتكون بمنزلة ليس في المعنى، تقول: عبد الله منطلقٌ، فتقول: ما عبد الله منطلقٌ أو منطلقاً، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبد الله منطلقاً[3]، فما النافية غير العاملة ، تدخل على المضارع ولا تؤثر عليه لفظيًا؛ لأنها مهملة [4]،إذن (ما) لا تؤثر في ظاهر اللفظ لكن لها أثر كبير في تغيير معنى الجملة من الإثبات إلى النفي ، وهذا ما يعنينا هنا باعتبارها مقيداً حرفياً للفعل المضارع

ورد في صحيح مسلم : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحِجْرِ وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلَتْنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ أُثْبِتْهَا، فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ»، قَالَ: " فَرَفَعَهُ اللهُ لِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ،...»[5] قبل مناقشة تركيب المقيد الحرفي (ما) النافية لابد من الإشارة إلى أن هناك مقابلة داخلية شديدة الأهمية بين (لَمْ أُثْبِتْهَا) و(مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ) ففي (لَمْ أُثْبِتْهَا) نفي سابق يتعلق بما لم يثبت في الذاكرة أو المشاهدة ، وفي (مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ) تحول الموقف إلى استجابة متجددة، فقبلها قوله (فَرَفَعَهُ اللهُ لِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ) ،وجملة (أَنْظُرُ إِلَيْهِ) جملة حالية تدل قطعًا على أن الله رفعه ووضعه بين يديه قطعًا، والدليل عليه ما روي عن ابن عباس، فجيء بالمسجد وأنا أنظر إليه حتى وضع عند دار عقيل فنعته وأنا أنظر إليه، وهذا أبلغ في المعجزة ولا استحالة فيه ولا فقد أحضر عرش بلقيس في طرفة عين لسليمان وهو يقتضي أنه أزيل من مكانه حتى أحضر إليه وما ذاك في قدرة الله بعزيز[6] ، وهنا جاءت (ما) في سياق قصصي حواري و نكتشف منذ البداية أن (ما) لا تعمل في المضارع إعرابيًا، وإنما تعمل فيه دلاليًا؛ إذ تقيده بالنفي ، ولكن ما طبيعة النفي في (ما يسألونني)؟ لو جردنا التركيب من (ما) لصار (يسألونني عن شيء) وهذا إثبات لوقوع السؤال؛ أما بوجود(ما) ما يسألونني عن شيء ، فقد دخلت (ما) لتسلب عن الفعل جهة الإثبات، لكن هنا ينبغي ألا نقرأ الجملة منفردة؛ لأن بعدها مباشرة:(إلا أنبأتهم به) ، وهذه النقطة هي بوصلة التوجيه الدلالي ، فالحديث لا يريد أن يقول: إنهم لا يسألونني؛ بل يريد أن يقول: ما يسألونني عن شيء إلا أخبرتهم به؛ أي: كل سؤال منهم عن شيء يقابله إخبار مني به، أي أخبرتهم به في تلك الحالة المستحضرة، ولذا لم يقل ما سألوني بصيغة الماضية [1]، إذن النفي هنا ليس نفيًا بسيطًا، بل هو جزء من بنية الحصر والاستغراق ففي تركيب (مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ) ، وهنا تظهر براعة نسج العبارة في التركيب من خلال أسلوب النفي والاستثناء وإفادة الحصر، فقيمة الأسلوب لا تكمن في مجرد الحصر النحوي؛ وإنما في إظهار قدرة النبي صلى الله عليه وسلم على الإجابة عن أسئلتهم بعد أن رفع الله له بيت المقدس، والسياق يشتد فيه التحدي، قريش تسأل عن أشياء من بيت المقدس، وقد سبق (لم أثبتها) أي إن المشاهدة لم تستحضر كل التفاصيل ابتداءً، ثم (فرفعَه الله لي أنظر إليه)ثم،(ما يسألونني عن شيء إلا أنبأتهم به) فالبنية الأسلوبية تنتقل من كرب واضطراب إلى تمكين وبيان وإجابة، وهذا انتقال دلالي بالغ القوة ، وفي قوله (ما يسألونني عن شيء إلا أنبأتهم به) النفي بـ(ما) اجتمع مع (شيء) النكرة ثم مع (إلا)، والنتيجة ليست مجرد النفي، وإنما العموم والاستغراق مع الحصر، وهنا المقيد النافي (ما) يضيق دلالة الفعل من جهة نفيه، لكنه مع (النكرة) و(إلا) يوسع مجال الحكم من جهة الشمول والاستغراق ، وهذا من صور الاتساع اللغوي في التركيب ، وأيضًا(ما يسألونني) فالفعل مضارع، والنفي بـ(ما) لا يقتضي بالضرورة حصر الفعل في لحظة ماضية منقطعة ،فالسياق القصصي هو الذي يحدد المراد ، ومن ثم فإن المضارع هنا يمكن أن يستحضر التجدد والتكرر ، أي : كلما كان السؤال يتوجه إليه، كان الجواب حاضرًا، وهذا يتلاءم مع:(إلا أنبأتهم به)، فالمقام يرسم تتابعًا متكررًا، وهذا التصوير التكراري أقوى من مجرد الإخبار عن واقعة واحدة، ودلالة الاستمرار والتجدد نشأت من تفاعل (ما) النافية مع المضارع والسياق وبنية (ما... إلا)فـ(ما) تنفي، والمضارع يسمح باستحضار الحدث متجددًا، و(إلا) تربط كل سؤال بالجواب، وبالنظر في مادة المضارع (يسأل) كان

---

1 سورة يونس ، من الآية :(15)
2 المرادي ، 1992 م : 329
3 سيبويه ، 1988م : 4 / 221
4 ينظر السيرافي ، 2008م: 3/ 329
5 مسلم ،د ت: 1/ 156
6 ابن حجر ، 1379هـ: 7/ 200
1 الهروي ، 2002م: 3/ 3774

المتوقع أن يقول الحديث:(ما يسألونني إلا أجبتهم)، لكنه لم يقل ذلك بل قال:(ما يسألونني عن شيء إلا أنبأتهم به)، فـ(عن شيء) قيدت مجال السؤال، لكن استعمال:(شيء) وهو نكرة في سياق النفي، جعل الدلالة شاملة، فليس المراد سؤالًا واحدًا، ولا نوعًا معينًا من الأسئلة، وإنما أي شيء يسألون عنه، وهنا نجد أن القيد نفسه صار أداة للاتساع ،فقريش لم تكن تسأل سؤالًا عاديًا، وإنما كانت تختبر صدق النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا جاءت الأسئلة عن أشياء من بيت المقدس، والجواب: (ما يسألونني عن شيء إلا أنبأتهم به) يصف استراتيجية خطابية في مواجهة اختبار المخاطِب، فالمتكلم لم يكتفِ بالقول: أجبته ، بل جاء التركيب بصيغة شمولية (ما يسألونني عن شيء إلا أنبأتهم به) فأصبح الخطاب يحمل معنى ، لم يتركوا سؤالًا مما أرادوا اختباره به إلا وجدوا عنده جوابًا عنه، فالسؤال ليس حادثة واحدة، وإنما يمكن أن يتكرر: يسألون ، يسألون، يسألون، ويقابله: أنبأتهم ، أنبأتهم ،أنبأتهم) فالتركيب لا يؤدي وظيفة إخبارية فقط، بل يتجاوزها إلى الحجاج وإثبات القدرة على الإجابة في مقام الاختبار و سياق المواجهة، فالفعل المجرد (يسألونني) يدل على فعل السؤال ، بدخول (ما) (ما يسألونني) صارالفعل مقيدًا بالنفي، لكن النفي لم يبقَ منفردًا، بل دخل في تركيب من (ما / فعل مضارع / نكرة / إلا / جواب) فتحول القيد الحرفي إلى عنصر في بنية حصرية استغراقية ، ومن هنا يمكن القول إن (ما) مقيد حرفي نافي للفعل المضارع، غير أن قيمته الدلالية لا تستقل عن القيود المصاحبة؛ إذ تتفاعل مع المضارع والنكرة في سياق النفي وأداة الحصر (إلا) لتكوين حكم عام متسع مستغرق، يستوعب أفراد المسؤول عنه وتكرار السؤال، فيتجاوز النفي من كونه قيدًا للفعل إلى كونه عنصرًا في بناء حجاجي يصور شمول الإجابة وتكررها، إن (ما) النافية تُضَيِّق مجال الفعل من جهة، وتوسع مجال الحكم من جهة أخرى ، فمن جهة التضييق (ما) تمنع إثبات فعل السؤال في صورة الإثبات، ومن جهة التوسيع حين اقترنت بـ (شيء) ، و(إلا)أصبح الحكم شاملًا لكل ما يمكن أن يسألوا عنه ، إذن هي قيد حرفي نافي أدى إلى اتساع دلالي استغراقي . وأيضًا ورد في صحيح مسلم : عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ " إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا"[1] ، حيث وردت في تركيب (ما يكون بينه وبينها...) نتناول المقيد (ما) النافية في قوله: (حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ) في هذا التركيب لا يقدم لنا الرسول صلى الله عليه وسلم (ما) مجردة، بل يضعها في تركيب بالغ الدقة، التركيب شديد الإيجاز، لكنه في بنية لغوية قصيرة جدًا تستوعب شبكة من العلاقات الدلالية؛ طرف أول(بينه)، طرف ثان(بينها)، علاقة مكانية(بين)، نفي (ما)، وجود (يكون)، حصر(إلا)، مقدار(ذراع) فالمقام ليس مقام وصف جغرافي للمسافة، وإنما مقام تحذير من الاغترار بالظاهر، فالشخص قد يكون (يعمل بعمل أهل الجنة) ويظن أن الخاتمة محسومة، ثم يأتي (حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع) ، ثم ، ثم ينقلب العمل، فوظيفة التركيب تبين نقض الاطمئنان إلى ظاهر العمل، والتنبيه إلى خطورة الخاتمة، والحث على الثبات وعدم الاغترار، والنفي والحصر هنا يؤديان وظيفة بالغة الدلالة؛ فكلما ضاقت المسافة ازداد شعور المتلقي بأن الوصول صار محققًا، ثم يأتي التحول المفاجئ ليعمق أثر العبرة ، ولكن كيف نسج الرسول صلى الله عليه وسلم هذا البناء اللغوي في تركيب مليء بالشحنات الدلالية ؟ وكيف وظف مقيد النفي (ما) في سياق (حتى، وإلا) ؟ بالنظر في التركيب (حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ) وعلى اعتبار حتى ابتدائية فـ(يكون) على هذا بالرفع وهو مستقيم، والفاء في قوله (فيسبق) إشارة إلى تعقيب ذلك بلا مهلة وضمن (يسبق) معنى يغلب وقوله (عليه) في موضع نصب على الحال أي يسبق المكتوب واقعًا عليه[2] ، المقيد (ما) هنا ليست وحدها التي تصنع الدلالة؛ وإنما تتضافر مع (حتى) للغاية، وهي التي أدخلت الجملة في غاية الفعل السابق و(يكون) فعل مضارع و(بينه وبينها) ظرف، وهو متعلق بـ(يكون) ، و(إلا) أداة حصر و(ذراع) والمراد بالذراع التمثيل للقرب من موته ودخوله عقبه وأن تلك الدار ما بقي بينه وبين أن يصلها إلا كمن بقي بينه وبين موضع من الأرض ذراع فهو المقدار الباقي من المسافة[3]، وهنا تظهر لنا مسألة نحوية جديرة بالمناقشة وهي هل (يكون) هنا ناقصة أم تامة؟ والأقرب في هذا السياق حملها على التمام، بمعنى (يوجد أو يحصل)؛ أي: حتى لا يوجد بينه وبينها إلا ذراع، وبذلك يكون التركيب قائمًا على نفي وجود مسافة بين الطرفين إلا مقدارًا يسيرًا وهذا أكثر انسجامًا مع الدلالة التي ذكرها النووي في القرب الشديد من الموت أو دخول الجنة أو النار. ولأن التركيب (ما يكون بينه وبينها إلا ذراع) بالغ الدقة فهنا لنا أن نتساءل ما الذي تنفيه (ما)، هي ذاتها دلالة (لا يكون) مطلقًا؟ والجواب قطعًا :لا ، فلو كان النفي مطلقًا لفسد المعنى؛ لأن الحديث يثبت وجود شيء بينه وبينها، وهو (إلا ذراع) إذن (ما) هنا داخلة في تركيب النفي والاستثناء (ما يكون بينه وبينها إلا ذراع) وعلى هذا فالتقدير

1 مسلم،د ت: 4/ 2036
2 ينظرابن حجر:11 / 487
3 النووي ، 1392هـ : 16/ 192

الدلالي لا يكون بينه وبينها شيءٌ إلا ذراع، أو:لا توجد بينه وبينها مسافةٌ إلا مقدار ذراع، فالنفي هنا مقيد بالحصر، وليس نفيًا مطلقًا... إن البراعة في التركيب (ما يكون بينه وبينها إلا ذراع) تظهر لنا قيمة بلاغية دقيقة فالنفي بـ(ما) ثم الاستثناء بـ(إلا) لا يؤديان إلى مجرد النفي، بل إلى الحصر، فالمعنى لم يبق من المسافة إلا مقدار ذراع ، وهذا أبلغ من أن يقال: بقي بينه وبينها ذراع؛ لأن (ما ... إلا) تصور انعدام كل مقدار زائد على الذراع، أي أن المسافة أصبحت في غاية القلة، فـ(ما) تنفي سعة المسافة، و(إلا) تحصر الباقي في أدنى مقدار ممثل به، فينشأ من تضافرهما معنى القرب الشديد، و(حتى) الواردة قبل (ما يكون) ترسم نهاية المسار، وهكذا يصبح العمل ممتدًا في الزمن إلى أن يبلغ غاية شديدة القرب من النهاية فـ(حتى) جعلت (ما) جزءًا من بنية غائية؛ فقوله (حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ) المضارع في (ما يكون) يضفي على مشهد الاقتراب طابعًا حركيًا وتصويريًا، ويجعله وكأنه يتحقق أمام المتلقي، ولا يعني ذلك أن (يكون) هنا للمستقبل استقلالًا، وإنما هو مضارع داخل سياق الغاية التي أنشأتها (حتى) التي تحدد نقطة بلوغ الغاية، إنه عمل طويل ممتد ، (حتى) اقتراب، ثم تحول مفاجيء (فيعمل بعمل أهل النار...) وشبه الجملة (بينه وبينها) يفتح فضاءً مكانيًا بين طرفين، ثم تضيق المسافة تدريجيًا إلى (ذراع)،فـ(بينه وبينها) قيدًا مكانيًا بالغ الدقة، فليس الكلام عن مجرد قرب معنوي، وإنما عن مسافة مفترضة بين شخص ودار (بينه وبينها) ثم تأتي (إلا ذراع) فتقيس هذه المسافة بمقياس محسوس، وهنا ننتقل من المجرد (القرب من الجنة أو النار)، إلى المحسوس(ذراع) ، وقد أشار النووي إلى أن (الذراع) هنا تمثيل للقرب من الموت والدخول عقبَه، لا يلزم أن تكون المسافة الحقيقية ذراعًا بالمعنى الحسي.المقيد (ما) أداة نفي ظاهريًا، النفي يؤدي إلى التضييق، .لكن عندما تدخل في (ما يكون بينه وبينها إلا ذراع) فإنها تسهم في توسيع الصورة الدلالية؛ لأنها لا تكتفي بنفي المسافة، وإنما ـ مع (إلا) ـ تحدد أن الباقي لا يتجاوز مقدارًا يسيرًا (ما) قيدًا حرفيًا للفعل (يكون) لكنها في الوقت نفسه عنصر في بناء (الحصر و التحديد والتجسيد و المبالغة في القرب) فالقيد الحرفي قد يكون مضيقًا لبنية الفعل من الناحية النحوية والدلالية المباشرة، ولكنه يسهم ـ بالتفاعل مع القرائن الأخرى ـ في اتساع المجال التصويري والتداولي للنص.الحديث عن المصير الأخروي المجرد يتحول إلى صورة حسية: مسافة ← ذراع الخبر الخاص بفرد يتحول إلى عبرة عامة؛ لا تغتر بالعمل الظاهر، ولا تأمن سوء الخاتمة، واطلب الثبات.

المطلب الخامس ـ المقيد (إن): إن المكسورة الخفيفة، ترد على أربعة أوجه، أحدها أن تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية [1] وهذا البحث يعنى بدخولها غلى الجملة الفعلية المضارعة

تناول المقيد (إن) النافية في قوله صلى الله عليه وسلم :" إِذَا نُودِيَ بِالْأَذَانِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوِّبَ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ"[2] في قوله : " حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى " نحن أمام (إنْ) بمعنى ما النافية[3] التي تقيد فعلًا مضارعًا معرفيًا (يدري) والدراية علم ومعرفة الشيء [4]فـ(إن) بالكسر هنا نافية بمعنى: ما يدري[5] ، فتنتج نفيًا معرفيًا، ويتضافر هذا القيد الحرفي مع (يظل) الدال على امتداد الحالة، ومعنى يظل في الأصل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا لكنها هنا بمعنى يصير أو يبقى[6] ،وقيل معناه يبقى ويدوم[7]، فـ(يظل) ،ها هنا بمعنى يبقى لا يدري كم صلى[8] ، و(حتى) الدالة على بلوغ الغاية، قال سيبويه: " أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً، فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ، والاسم إذا كان غايةً جرٌ، وهذا قول الخليل" [1] ، فهنا (حتى) بمعنى إلى ، وذلك لأن ما بعدها غاية ينتهي إليها ما قبلها ، و(كم) الدالة على مقدار الفعل، للكناية عن العدد المبهم ، وتقع على القليل منه والكثير[2] ، فتتسع البنية الدلالية من مجرد نفي الدراية إلى تصوير اضطراب الذاكرة واستمرار التشويش وآثاره التداولية التي تستدعي الحكم الشرعي اللاحق ، وهنا ينبغي أن نسأل ما المجال الذي قُيِّد فيه الفعل بالنفي؟ أهو الوجود؟ أم الحدث؟ أم المعرفة؟ أم الإدراك؟ أم الاستمرار؟ فالنفي هنا ليس تضييقًا لمجال الإثبات، بل إنه توسيع لمجال الدلالة، فمن جهة (إنْ يَدْرِي) تسلب تحقق المعرفة، لكن من جهة أخرى، هذا النفي يفتح أمامنا مجالًا واسعًا لتفسير اضطراب الذاكرة ، وتداخل الخواطر ، وضعف الاستحضار، وفقدان التعيين، واستمرار

---

1 ابن هشام ، 1985 م: 33 – 34
2 مسلم ،د ت: 1/ 398
3 النووي ، 1392 هـ: 4 / 92
4 ينظر الجوهري 1987 م (مادة : دري): 6/ 2335
5 العينى ، دت: 5/ 112
6 العسقلاني ،1379 هـ :2/ 86
7 العينى ، دت: 5/ 112
8 القرطبي، 2000م: 1/ 389
1 سيبويه ،1988م: 1/ 17
2 ابن هشام ، 1985م : 244 - 245

الحالة ، ثم الحكم الشرعي المترتب عليها ، إذن النفي هنا ليس نهاية الدلالة، بل مدخل إلى فضاء دلالي أوسع ، فالمقيد الحرفي (إن) في قوله صلى الله عليه وسلم : (حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى) يؤدي وظيفة تقييدية نافية للفعل المضارع (يدري)، إلا أن النفي هنا لا يتوجه إلى وقوع الصلاة، وإنما إلى تحقق المعرفة بعدد ركعاتها؛ ومن ثم فهو نفي معرفي إدراكي، و(إنْ) النافية بوصفها مقيدًا حرفيًا نافيًا للفعل المضارع (يدري)، لم تكتفِ بنفي العلم، وإنما جاءت بعد (حتى)، وفي سياق تصوير حالة من اختلاط الإدراك وضياع التذكر، (حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى) أي يبلغ الأمر بالرجل من التشويش الذي أحدثه الشيطان أن يستمر في حال من عدم معرفة عدد الركعات التي أداها[3]، (إنْ) لم تدخل على (يظل)، وإنما دخلت على (يدري)؛ ولذلك فهي المقيد الحرفي المباشر بالنسبة إلى الفعل (يدري)، فـ(إنْ) هنا بمنزلة (ما) النافية من حيث الوظيفة الأساسية في هذا السياق، فالوظيفة العامة لـ(إن) تقييد الفعل بالنفي، ولكن ماذا نفت (إنْ)؟ لم تنفِ (وجود الرجل)، ولم تنفِ (وقوع الصلاة)؛ بل نفت تحديدًا؛ دراية الرجل بعدد ما صلى، فالبنية الأصلية (يدري كم صلى) تثبت معرفة عدد الركعات، وبدخول (إن) صارت البنية (إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى)،أي انتقلنا إلى(لا يدري كم صلى)، إذن (إنْ) قيدت المحتوى المعرفي للفعل (يدري)، وفي هذا دلالة على أن المقيد الحرفي لا يقيد الحدث دائمًا من حيث وقوعه، وإنما قد يقيده من حيث موقف الفاعل منه إدراكيًا أو معرفيًا، وهذا يجعل النفي هنا(نفيًا معرفيًا إدراكيًا)، فـالفعل(يدري) فعل معرفي إدراكي، و(إنْ) لا تمنع وقوع فعل حسي، بل تمنع تحقق المعرفة، فالحديث لا يقول: إن الرجل لم يصلِّ، بل العكس؛ الرجل صلى، لكنه (لا يدري كم صلى)، فالمنفي هو العلم بعدد الركعات، لا وقوع الصلاة، وفي قوله : (حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي)، فهنا دلالة الاستمرار للمضارع (يدري) غير مستمدة من (إن) وحدها بل ناتجة من تضافر (إنْ) مع(يظل) والمضارع والسياق، لتفيد استمرار الحالة، أي ليست لحظة عابرة من عدم المعرفة، بل حالة تستمر إلى بلوغ الغاية التي دلت عليها (حتى) ففي التركيب (حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى)، نجد (إنْ) تنفي المعرفة، والفعل (يظل) يجعل عدم المعرفة ممتدًا، و(حتى) تحدد غاية هذا الامتداد، وتسهم في التصعيد الدلالي ، وتجعل حالة عدم الدراية نهايةً وغايةً لما قبلها، وما قبلها(يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا،...) فالشيطان يشتغل على ذاكرة المصلي، ينسيه ويخلط عليه أجارنا الله منه[4] ، ويستمر في إلقاء التذكيرات الوهمية، إلى أن تبلغ الحال غايتها(حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى) وهنا لا يخفى دور (حتى) في التصعيد الدلالي فالحركة الدلالية تتابع في (وسوسة فتشويش ذاكرة فاضطراب الاستحضار فنفي الدراية، فاستمرار الحال) وهذا يجعل (إنْ) جزءًا من بنية تصعيد دلالي، فهندسة النسج والبناء في الحديث ترسم أثر الوسوسة بصورة متدرجة، ولنا أن نلحظ:(يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ)، ثم:(يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا)، ثم:(لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ)، ثم:(حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى)، فالنص يبدأ بفعل خفي:(يخطر) ثم يتحول إلى خطاب داخلي(اذكر كذا، اذكر كذا)، ثم ينتهي إلى نتيجة معرفية:(إِنْ يَدْرِي) وهذا انتقال من الحركة الخفية إلى التذكير الوهمي إلى اضطراب الذاكرة إلى فقدان المعرفة، إذن هناك انتقال يظهر في مراحل متعاقبة كالتالي (الصلاة ثابتة، عدد الركعات معلوم في الأصل ، التشويش يطرأ على الذاكرة ، فتنتفي معرفة العدد) ومن هنا فالدلالة ليست نفي الفعل بل نفي العلم المتعلق بمقدار الفعل ، وهنا نرى إبداع التركيب في إظهار الفرق بين النفي الحدثي والنفي المعرفي... ومن ثم فإن (إنْ) تؤدي وظيفة تكثيفية؛ لأنها تختصر نهاية هذا المسار كله في أداة نفي واحدة، وأيضًا التكرار في (اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا) يقابله اضطراب في:(إِنْ يَدْرِي)، وكأن الأسلوب يصور أن الإفراط في استدعاء الجزئيات الوهمية يؤدي إلى فقدان القدرة على ضبط الحقيقة الأصلية، وتتواصل هندسة البناء في التركيب الاستفهامي (كَمْ صَلَّى؟)،فهذه جملة قصيرة تحمل شبكة من المعاني ، لا تتعلق بمجرد عدد مجرد، بل تتضمن (الصلاة وعدد الركعات والتذكر والقدرة على التعيين)، فـ(كم) هنا تستفهم عن مقدار الصلاة أي عن عدد الركعات، وعندما تدخل (إنْ) على (يدري)، وهو فعل إدراكي ومعرفي، فنفيه يفتح مجالًا دلاليًا يتعلق باضطراب الوعي والذاكرة والاستحضار ، ويصير المنفي هو القدرة على تعيين هذا المقدار، والنفي لا ينتهي عند وصف الحالة، وإنما يهيئ للحكم العملي (فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ...) فتتجاوز الدلالة من الوصف إلى الإرشاد والمعالجة وفي هذا الحديث نلحظ أن النبي صلى اله عليه وسلم لا يقدم وصفًا نفسيًا مجردًا، وإنما يعالج مشكلة عملية في العبادة تكمن في الإجابة عن : ماذا يفعل المصلي إذا التبس عليه عدد الركعات؟ ولهذا يأتي بعد ذلك مباشرة الجواب (فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ)إذن هناك علاقة تداولية قوية بين (تشخيص المشكلة و بيان أثرها و تقديم العلاج)، وهذا يجعل النفي في:(إنْ يدري) مقدمة مباشرة للحكم العملي الذي يأتي بعده.

الخاتمة :

ـ يؤكد البحث على سعة لغة الحديث النبوي وثرائها بتنوع التراكيب التي مازالت بحاجة إلى بحث ودراسة من منظور الدراسات اللسانية لما ستكشف عنه من دلالات وتوجيهات تسهم في بناء الفكر وتخدم الأمة في كثير من جوانب الحياة.

---

3 القرطبي ، 1387 هـ : 18/ 308

4 السابق : 18/ 309

ـ يتبنى البحث فكرة تكوين تصنيف دلالي لمقيدات النفي بحسب المجال الذي يقع عليه النفي: نفي الوجود ، نفي الحدث ، نفي المعرفة ،نفي الاستمرار ، نفي التحقق ...إلخ
ـ القيمة الزمنية واتجاه الدلالة للفعل المنفي تتولد من تفاعل أداة النفي مع صيغة الفعل والقرائن السياقية والبنية التركيبية.
ـ يبين البحث أن النفي ليس مجرد تضييق لمجال الإثبات، بل إنه توسيع لمجال الدلالة، بغض النظر عن الدور الإعرابي للمقيد، حيث اجتمعت حالات إعراب المضارع مع حرف النفي فتارة يكون مرفوعاً مع الحرف غير العامل ، وتارة يكون منصوبًا أو مجزومًا وفق الحرف العامل ،
ـ يوصي هذا البحث بأهمية دراسة الحديث النبوي دراسة لسانية لما ستكشف عنه من نتائج في توجيه الخطاب التشريعي والتربوي، فضلاً عما يمتاز به من خصائص لغوية .

ثبت المصادر والمراجع :

ـ القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
ـ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري ،أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تح : محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت،د ط ، 1379هـ
ـ ابن دقيق العيد ،إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، دط ،دت
ـ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»،محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)،الدار التونسية للنشر - تونس، دط ، 1984م
ـ ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م.
ـ ابن منظور ، لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
ـ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د ط ، د ت
ـ ابن هشام ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة ، 1985م
ـ ابن يعيش شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، قدم له : د/ إيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ ابنان، الطبعة الأولى ، 2001م
ـ أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) تح: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت د ط، 1420 هـ
ـ الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ) تح : محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ، 1413هـ - 1992م
ـ الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ) ، تح : محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ، الطبعة: الثالثة 1413هـ - 1992م
ـ الجوزي ، كشف المشكل من حديث الصحيحين ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) ، تح : علي حسين البواب ، دار الوطن – الرياض دط، دت
ـ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م
ـ حبنكة ، البلاغة العربية ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: 1425هـ) ،دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت ، الطبعة: الأولى، 1996 م
ـ حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر ، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة 1427هـ- 2006م
ـ حسن ، النحو الوافي ، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ ، دار المعارف ، الطبعة: الخامسة عشرة، د ت

ـ الخليل ، كتاب العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د ط، د ت
ـ الرازي ، مفاتيح الغيب ، التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة ، 1420 هـ
ـ الزمخشري ، الأنموذج في النحو ، شرح جمال الدين محمد بن عبد الغني، تح: حسن عبد الجلل يوسف ، مكتبة الأردن ، دط ، دت
ـ السامرائي، معاني النحو، الدكتور/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ، الطبعة الأولى، 2000م
ـ السنيكي ، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ،زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، تح: د. مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1411هـ
ـ سيبويه الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
ـ السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تح :أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولى ، 2008م
ـ عنبر، المناهج الأسلوبية والنظريات النصية ، مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية ، المجلد43، ملحق 4
ـ العينى ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت العينى ، دط ، دت
ـ الفارسي، الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ،تح : حسن الشاذلي ، دط ، دت
ـ القرطبي ، الاستذكار ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تح: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 –2000م
ـ القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) ، تح: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب القرطبي ، د ط ، 1387 هـ
ـ القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، 1323 هـ
ـ المبخوت ، شكري المبخوت ، إنشاء النفي وشروطه النحوية التداولية ،مركز النشر الجامعي ، تونس دط ، 2006م
ـ المبرد ، المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) ،تح: محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب. – بيروت، دط ،دت
ـ المبرد ، المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) ،تح: محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب. – بيروت، دط ، ، دت
ـ المخزومي ،في النحو العربي نقد وتوجيه ، د/ مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة: الثانية ، 1986م
ـ المرادي ،الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تح: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992
ـ مسلم ، الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت د ت، د ط
ـ مصطفى ، إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، الطبعة: الثانية ، 1992م
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ،دار الفكر – دمشق ، الطبعة: السابعة ، 1985م
ـ ميلاد، خالد : الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس، الطبعة: الأولى ، 2001م

ـ النووي ،المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الثانية ، 1392هـ
ـ الهروي،مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م
ـ يونس ، ضحى يونس، النقدية في النثر الصوفي حتى القرن السابع الهجري الميلادي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق سوريا ،2006م